

شخصيات مستقلة مقربة من النهضة مرشحة لرئاسة الحكومة

رغبة الحركة في الاستفراد بالحكم تضعها في صدام مع الأحزاب التونسية



مورو يسلم المهمة للغنوشي

الحكومات المتعاقبة للضرورة الاقتصادية والاجتماعية، إلى عدم المقامرة باختيار شخصية من داخلها لرئاسة الحكومة الجديدة.

وتدرك النهضة أن أي فشل جديد سيخضع من رصيدها السياسي والشعبي وسيضعف نفوذها، إضافة إلى تبعاته الداخلية على الحزب الذي بات يعاني انقسامًا ظهرت بوادره إلى العلن وقد يجرجه مع اقتراب مؤتمرها المزمع عقده في مايو المقبل. وفي حال فشلت النهضة في تشكيل الحكومة خلال شهرين فإن رئيس الجمهورية قيس سعيد بإمكانه تكليف شخصية أخرى بتشكيل حكومة خلال فترة لا تتعدى شهرين أيضًا. وفي حالة فشله في الحصول على أغلبية يدعو إلى انتخابات جديدة.

الحكومة المقبلة رغم أن النهضة قالت سابقًا إنها لا يمكنها التحالف مع قلب تونس بسبب شبهات فساد لبعض قياداتها.

ويستنتج ترجمان أن " النهضة في ورطة تحمل مسؤولية وتبعات الحكم وذلك لا يمكنها اختيار أحد قياداتها الكبرى ليكون رئيس الحكومة وذهبت باتجاه ترشيح أحد الوزراء السابقين ليكون على رأس الحكومة القادمة." ويعتقد ترجمان أن " حركة النهضة حسمت أمرها واختارت الشخصية التي سترشحها لمنصب رئيس الحكومة وهو المنجي مرزوق وهذا ما تم الاتفاق عليه داخل مجلس الشورى رغم عدم إعلانه." ويدفع فشل حركة النهضة إلى جانب شركائها في الحكم منذ عام 2011، واتقادات شعبية واسعة لسوء إدارة

مقاعدها مقارنة بالانتخابات البرلمانية لعام 2014.

وأشار ترجمان أن " النهضة أيضا ليس لها برنامج سياسي غير الحكم وهذا ما أدخلها بصدام مع القوى السياسية التي كانت تعتبر قريبة منها والذي وصفته وسمفته النهضة ضمن أحزاب الفساد." وكررت تقارير إعلامية عن مصادر محلية أن حزب قلب تونس الذي يرأسه قطب الإعلام نبيل القروي، وهو خصم رئيسي للنهضة في انتخابات الشهر الماضي، قد يحدث مفاجأة ويصوت للغنوشي في البرلمان. وفي حالة تصويت قلب تونس للغنوشي، فسوف يشير ذلك بوضوح إلى تحالف بين الحزبين في تكوين

منصب وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حكومتي حمادي الجبالي (2012) وعلي العريض (2013)، كما تقلد مهام وزارة الطاقة في حكومة الحبيب الصيد (2016).

أما توفيق الراجحي (59 عاما)، فهو خبير اقتصادي، ويشغل وزيرًا لدى رئيس الحكومة مكلفًا بالإصلاحات الكبرى منذ 2016.

وفاضل عبد الكافي (49 عاما)، تقلد منصب وزير للتنمية والاستثمار في حكومة يوسف الشاهد (أغسطس 2016)، قبل أن يستقيل في الشهر نفسه من الذي خلفته قضية مالية رفعتها ضده الجمارك التونسية.

أما الحبيب كراولي، فهو خبير اقتصادي وشخصية مستقلة. ومروان العباسي (60 عاما)، خبير اقتصادي، ويشغل مهمة محافظ للبنك المركزي التونسي منذ فبراير 2018.

وإلياس الفخفاخ (47 عاما)، من قياديي حزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" (ديمقراطي اشتراكي)، شغل منصب وزير للسياحة والمالية في حكومتي حمادي الجبالي (2012) وعلي العريض (2013).

ويلاحظ مراقبون أن الشخصيات المستقلة التي من المتوقع أن ترشحها النهضة لرئاسة الحكومة سبق وأن اشتغلت معها ضمن فريق حكومي واحد، ما يشكك في استقلاليتهم ويؤيد من فرضيات هيمنة الحركة على المشهد باختيار قيادات سياسية مقربة إليها. ويرى الإعلامي والمحلل باسل ترجمان في تصريح لـ "العرب" أنه من " الطبيعي أن تتناور الحركة وأن لا تكشف كل أوقافها منذ اللحظة الأولى. واستدرك" لكن هناك أيضا مشكلة فالحركة ليس لها مساحة كبيرة من المناورة السياسية بسبب حصولها على أقل من ربع مقاعد المجلس وبالتالي ليس لها كتلة نيابية وازنة." والنهضة هي أكبر حزب في البرلمان الجديد ولكن لها 52 مقعدا فقط من مجموع 217 مقعد وقد تراجع عدد

بدأ العد الرسمي لمهلة تكوين الحكومة التونسية الجديدة التي سترأسها حركة النهضة مع بداية الدورة البرلمانية الجديدة، ورجحت تقارير إعلامية اقتراح الحركة لشخصية مستقلة لتؤسس الحكومة، في مناورة تهدف إلى تجاوز مأزقها الحالي ووضع يدها على الحكم من باب القيادات المستقلة المقربة إليها.

للكم مختلفة، النهضة تريد إعادة مقاربة عام 2011، لكن الوضع مختلف اليوم.

وأضاف " اليوم النهضة تحكم وعلى كتفها فشل على مستوى اقتصادي والاجتماعي والأمني.. لا نريد إعادة إنتاج الفشل حتى لو كنا في الحكم."

ويتعين أن تكشف النهضة عن الاسم المرشح لقيادة حكومة ائتلافية يوم الجمعة المقبل على أقصى تقدير. ومن المتوقع أن يكلف الرئيس التونسي قيس سعيد، إثر تسلم البرلمان الجديد مهامه رسميا، حزب حركة النهضة بتشكيل الحكومة.

وأشار نور الدين البحيري القيادي بحركة النهضة لـ "العرب" أن "المفاوضات الرسمية والأكثر وضوح تتم بعد خطاب التكليف من رئيس الجمهورية."

ويخول الدستور التونسي لحركة النهضة الفائزة بالانتخابات التشريعية الأخيرة بحصولها على 52 مقعدا، تعيين رئيس الحكومة.

ونقلت تقارير صحافية عن مصادر تونسية مطلعة عن أسماء 6 شخصيات، مرشحة بقوة لرئاسة الحكومة المقبلة. وقالت التقارير نقلا عن مصدر مقرب من مفاوضات تشكيل الحكومة، رفض الكشف عن اسمه، إن الأسماء المرشحة لتؤسس الحكومة الجديدة أغلبها من المستقلين.

وأضاف المصدر، أن من بين المرشحين: منجي مرزوق، توفيق الراجحي، فاضل عبد الكافي، الحبيب كراولي، مروان العباسي وإلياس الفخفاخ.

ومنجي مرزوق (58 عاما)، خبير في تكنولوجيا الاتصالات، شغل

تونس - يحشد حزب حركة النهضة كل جهوده لإنجاح مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، ويعد أن فشل في إقناع الأحزاب بقيادة التحالف الحكومي، وشرح الحزب شخصيات محسوبة عليه لرئاسة الحكومة المقبلة.

وحال رفض حزبين محسوبين على قوى الثورة وهما التيار الديمقراطي وحركة الشعب لترشيح الحركة لرعيها راشد الغنوشي لرئاسة الحكومة، إلى تحويل الغنوشي وجهته إلى رئاسة البرلمان، فيما اختارت الحركة المناورة في المشاورات الحكومية باقتراح شخصيات مستقلة من خارج الحركة.

وتم انتخاب الغنوشي رئيسا للبرلمان للسنوات الخمس المقبلة.

وفاز رئيس الحركة بـ123 صوتا من بين 217 في أولى جلسات البرلمان، الأربعاء.



وطالب حزبا التيار والشعب خلال مفاوضات النهضة بالموافقة على مرشح من خارجها لرئاسة الحكومة حتى تدعم الغنوشي رئيسا للبرلمان، فيما اشترطت النهضة دعم الغنوشي أولا قبل الحديث عن رئيس الحكومة.

وأكد زهير المغزواي أمين عام حركة الشعب رفض حزبه التحالف مع النهضة. وتابع المغزواي في تصريح لـ "العرب" " لن نكون في حكومة تشارك فيها النهضة". وبرر قائلا " مقاربتنا

هل يؤثر صعود الشعبويين على العلاقات الإسبانية-المغربية

النزاع التاريخية بين البلدين، وباستمرار التماثل الإسباني في اتخاذ موقف واضح من ملف الصحراء المغربية.

ولهذا دعت عائشة الكرجي الكاتبة الإقليمية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بإسبانيا، أفراد الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا إلى التصويت لصالح "الحزب الاشتراكي العمالي"، معتبرة أن دعوة ليست مجرد خيار انتخابي بل هي ذاء الواجب من أجل حماية حقوق المهاجرين والأقليات باختلاف عرقهم ودياناتهم ولستهم ولونهم، وبما يكفل حماية حقوق الأفراد والجماعات ويضمن لهم المساواة.



بدوره، يرى الجوقوي أن المواقف والشعارات التي اعتمدها الحزب اليميني المتطرف، تعني فعلا تهديدا غير مباشر للعلاقات المغربية الإسبانية ما دامت احتمالات وصوله إلى السلطة بعيدة في الوقت الحاضر، مشيرا إلى أن فريقا برلمانيا بـ52 مقعدا سيكون مؤثرا في السياسات الحكومية ومتابعيتها ومراقبتها عبر اللجان البرلمانية، وستضمن له مقعدا في رئاسة البرلمان، ولن يكون سهلا على الحكومة المقبلة تدبير العلاقات مع المغرب بنفس السلاسة التي كانت تديرها سابقا.

ومع أنه استبعد أن تتأثر العلاقات المغربية الإسبانية مباشرة بهذه النتائج، لكن الجوقوي يتوقع أن تعود إلى الواجهة كموضوع داخلي إسباني قد يعرقل سلاستها الحالية، موضعا أن "حزب فوكس لن يؤثر في سياسة الدولة في المرحلة الحالية ولا القادمة، لكنه قد يكون سببا في توترات لا تخدم البلدين".

محمد ماموني العلوي

الرباط - تصدر الاشتراكيون نتائج الانتخابات البرلمانية في إسبانيا، رغم فقدانهم لثلاثة مقاعد مقارنة بالانتخابات الأخيرة (120 مقعدا) يليهم الحزب الشعبي الذي زاد من تمثله بواقع 22 مقعدا (88)، لكن الانتصار الحقيقي حققه حزب "فوكس" اليميني المتطرف الذي حصده 52 مقعدا ليصبح ثالث أكبر قوة سياسية في إسبانيا، فيما جاء خلفه حزب "أونيدو بوديموس" (متحدون نستطيع) اليساري بـ35 مقعدا.

ومع صعود اليمين المتطرف إلى البرلمان بكتلة نيابية قوية، من المتوقع أن تكون لهذه النتائج تداعيات على السياسة الخارجية للحكومة الإسبانية الجديدة.

ويتوقع مراقبون أن تؤثر رياح التغيير بالمشهد السياسي الإسباني على العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا مع صعود الشعبويين إلى الحكم، إذ لا يخفي حزب "بوديموس" أقصى اليسار، تاييده لجهة البوليساريو الانفصالية، وعودة إسبانيا إلى لعب دور رئيسي في دعم موقف الانفصاليين، وهناك توجه داخل هذا الحزب يدفع إلى الاعتراف الرسمي بما يسمى جمهورية الصحراء. أما حزب فوكس اليميني، فيستقي دعمه من شعارات شعبية تنهجم على الأقليات المسلمة والمهاجرين من المغرب العربي وأفريقيا، بالإضافة إلى دعوة قياييده إلى بناء جدار عازل بين مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين والمغرب، كما يدعم جبهة بوليساريو بشكل علني. ولا تزال قضية مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، تعيقان التطبيع التام في العلاقات بين الجارتين الرباط ومدريد، وهنا يؤكد عبد الحميد الجوقوي، الخبير في الشؤون الإسبانية، أن التطور الملموس والهائل للعلاقات المغربية الإسبانية يصطدم بإكراهات ملفات

شركة سوناطراك نفسها أثار في سبتمبر ضرورة التعجيل في إعطاء حيوية جديدة للشراكة مع المستثمرين الأجانب.

وتراجع الإنتاج الجزائري وزيادة الطلب المحلي، وهما عاملان " يمكن أن يؤديا إلى عجز في العرض مقارنة مع الطلب على الغاز" خلال العشر سنوات القادمة، بحسب بيران.

ويهدف القانون الجديد إلى السماح "على وجه الخصوص باكتشاف حقول جديدة، بالنظر إلى النضوب الحالي"، كما أوضح الموهوب موجود بقوله "في هذا السياق ينتظر أن يتم تعديل الضرائب على المحروقات وتسقيف مدد العقود في مستوى عشر سنوات كحد أقصى".

وأشار إلى "تقدم" البنية التحتية النفطية في الجزائر بسبب نقص الاستثمارات خلال السنوات التي كانت فيها أسعار النفط عالية، مما يحد من قدرات شركة سوناطراك.

ونبه بيران إلى أن هناك وعيا من جانب السلطات حول "الصعوبات الخطيرة المحتملة على المدى الطويل للبلد" الذي يمثل فيه النفط والغاز أكثر من 95 بالمئة من مداخل الصادرات. "ومع ذلك، فمن المخاطرة سياسيا أن تقدم سلطة فائدة للشرعية على معالجة مثل هذا الموضوع الحساس".

وبالنسبة لموجود فإن "الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لكن بشرط مراقبتها بانتقال ديمقراطي حقيقي". ويرفض المحتجون الذين يتظاهرون منذ نحو تسعة أشهر إجراء الانتخابات مع بقاء رموز النظام الموروث منذ عشرين سنة من حكم بوتفليقة، ويطالبون بمؤسسات انتقالية.

لكن السلطة ماضية في تحضير الانتخابات، حيث ينتظر أن تبدأ الحملة الانتخابية الأسبوع المقبل بمشاركة خمسة مرشحين، بينهم رئيسا وزراء من عهد الرئيس المستقيل.

قانون المحروقات يعكس فقدان ثقة الجزائريين في السلطة

الاستثمارات (الأجنبية) في قطاع النفط والغاز" كما أوضح بيران الذي يعمل أيضا كباحث مشارك في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد في الرباط.

ومن الناحية العملية يوسع النص نطاق أنواع العقود بناء على المخاطر الصناعية، ويوحد النظام الضريبي في مستوى معدل ثابت (30 بالمئة) من الضريبة على الفوائد والغاء "الضريبة على الأرباح الاستثنائية".

وتركز الغضب على هذا القانون بسبب "غياب الشرعية في الحكومة الحالية" التي عينها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة يومين قبل استقالته في 2 أبريل تحت ضغط الحركة الاحتجاجية "حسب الموهوب موجود، "لما جعل كل ما يصدر عنها محل شك" بالنسبة للجزائريين.

وفي هذا السياق المضطرب، فإن حديث وزير الطاقة محمد عرقاب في بداية شهر أكتوبر الماضي عن مشاورات سابقة مع خمس شركات نفط كبرى حول التغييرات التشريعية الضرورية، أضاف الزيت إلى النار.

وجاءت ترجمة ذلك في الحركة الاحتجاجية التي إن القانون أملتته الشركات متعددة الجنسيات، رغم أن

أكبر من ذي قبل للمستثمرين الأجانب"، كما أوضح موجود. ومن جهته شرح فرنسيس بيران مدير بحث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية بباريس، أن مشروع قانون المحروقات يقدم تعديلات على التشريع لكن "لا تغيير في الاتجاهات الكبرى للسياسة الجزائرية في مجال المحروقات".

تركز الغضب على هذا القانون بسبب غياب الشرعية في الحكومة الحالية التي عينها بوتفليقة قبل استقالته

وتحافظ شركة سوناطراك للنفط والغاز المملوكة للدولة في مشروع القانون الذي يعرض للتصويت الخميس، على أغلبية 51 بالمئة من الأسهم في كل عقود الشراكة مع الأجانب.

لكنه يهدف إلى "جعل الإطار التشريعي والمالي أكثر جاذبية وأبسط وأكثر مرونة، لجذب المزيد من



الهوة تتسع بين الشارع والسلطة

الجزائر - يثير مشروع قانون جديد بشأن المحروقات غضب الجزائريين الذين يرون فيه وسيلة لبيع "الثروة الوطنية" للشركات متعددة الجنسيات لكن هذه التهم غير مبررة، وفقا للخبراء، بل هي مظهر من مظاهر عدم الثقة في أي قرار تتخذه سلطة يعتبرها الشارع "غير شرعية".

ومنذ المصادقة على النص، الذي لم يتم نشر نسخة رسمية منه، في مجلس الوزراء في 14 أكتوبر، تمت إضافته إلى مظالم المتظاهرين الذين يصفون منذ عدة أشهر قادتهم بـ "الصوص" الذين "نهبوا ثروات البلد".

وأصبحت الجزائر، ثالث أكبر منتج للنفط في أفريقيا وإحدى أكبر 10 دول منتجة للغاز، منذ 22 فبراير، مسرحا لحراك شعبي غير مسبوق ضد النظام الحاكم منذ الاستقلال في عام 1962.

ويتواصل الحراك في ظل رفض الشارع لإشراف رموز النظام السابق على المرحلة الانتقالية، وتنظيم انتخابات رئاسية تبقى نفوذ هذا النظام على المشهد السياسي الجزائري.

وتلاقي قرارات السلطة معارضة وانتقاد الشارع على مستوى سياسي واقتصادي ما يعكس فقدان الجزائريين الثقة في نخبة الحاكم.

ويشبهه جزء كبير من الجزائريين في نية أطراف مختلفة في السلطة، في استغلال قانون المحروقات لتقديم الفرص الباطنية للشركات الأجنبية، بعدما "نهبوا" الربع البترولي، بحسب الموهوب موجود، أستاذ الاقتصاد في جامعة باريس دوفين.

وأشار إلى أن "التحقيقات تثبت عدم وجود مصداقية للحكومة القائمة في عين الشعب".

ومع ذلك فإن "كل المعطيات المتوفرة تشير إلى أن المجال المنجمي الوطني (ملكية الثروة الباطنية) يبقى في يد الدولة، بينما الاستكشاف والاستثمار والاستغلال يمكن مشاركتها بتحيزات